تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجا)

م.د باسم كريم سويدان(*)

المقدمة

في ظل التطورات الحديثة لم تعد قضية المرأة شأنا محليا تختص به الدول فحسب ، بل اصبحت شأناً عالمياً ومطلباً أساسياً بأثبات ديمقراطية النظم السياسية ، وقد أهتمت به المنظمات الدولية قبل دولها ،ومن أجل النهوض بالمرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل بدأ الاهتمام بمصطلح تمكين المرأة بكل ابعاده (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)،وتحول المفهوم من مجرد حق يتعلق بالمرأة الى واجب يقع على عاتق المجتمع بكامله .

وفي العراق فأن الجهود المحلية لتمكين المرأة بدأت في وقت متأخر وهي لا زالت بطيئة مقارنة باوضاع المرأة في دول اخرى ،حيث لا زال أمامها الكثير من العقبات تسعى الى تجاوزها من اجل الوصول الى مجتمع متكافئ تمارس فيه المرأة حقوقها وتعرف واجباتها ، واستطاعت المرأة بعد عام 2003 تحقيق منجزات لا بأس بها في مجال الحصول على حقوقها السياسية ساعدها في ذلك نظام الكوتا الذي أقره دستور العراق لعام 2005 ، رغم ذلك نجد ان هناك تمثيلا ضعيفا للمرأة في الحياة السياسية بسبب ضعف تمثيلها في البرلمان والحكومة والادارات المحلية في المحافظات، أضافة الى عدم اعطائها دوراً مهماً وبارزاً في الاحزاب السياسية ، وهذا الضعف ناجم عن ثقافة مجتمعية وموروث تاريخي وأجتماعي وثقافة ذكورية كلها تشكل محددات لدور تكون فيع المرأة على قدم المساواة مع الرجل . الا ان هناك بعض التغيرات الايجابية التي حصلت في مجال تمكين المرأة في بعض نواحي الحياة ، خصوصاً في

(*) مركز دراسات المراة، جامعة بغداد.

مجال التحاقها بالعمل حيث أصبح لها وجود مالي مستقل تعنمد عليه العديد من الاسر في حياتها مما خلق وضعاً أجتماعياً جديداً .

أهمية الدراسة: تنبع اهمية الدراسة من كونها تناقش قضية المرأة التي تشكل جزءاً مهما من المجتمع ، وأن عملية تمكينها هي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع بأكملة

منهجية الدراسة : أستخدم الباحث لامنهج المقارن لتوضيح ما وصلت اليه المرأة العراقية مقارنة مع نساء في دول ذات ديمقراطيات ناشئة ، كما تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي بوصفه أحد المناهج المهمة في دراسة العلوم السياسية.

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة على أن المراة تمتلك أمكانات وقدرات للعمل السياسي وان تمكينها سياسياً ضرورة لرفع هذه القدرات المعطلة لاسباب خارجة عن ارادتها.

هيكلية الدراسة : تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول مفهوم تمكين المرأة سياسياً وجذوره التاريخية ، والمبحث الثاني تناول سبل تمكين المراة سياسياً ، أما المبحث الثالث فقد تناول الاطار الداخلي والخارجي لتمكين المراة سياسياً ، ثم الخاتمة وما تولت اليه الدراسة من توصيات .

ملخص

أن تمكين المرأة سياسياً أصبحت من القضايا الهامة والجوهرية والتي أكدتها المواثيق والتشريعات العالمية والوطنية ، واخذ المفهوم يرتبط بمعايير لا يمكن تجاهلها (مستوى الحريات العامة ،المشاركة السياسة ، التسامح المجتمعي، التنمية) ، وقد استطاعت المرأة العراقية بعد عام 2003 تحقيق بعض المنجزات في مجال حصولها على حقوقها السياسية بعد اقرار نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام 2005 ، الا أن هناك مجموعة من العقبات والتحديات التي تقف عائقا أمام الجهود التي تهدف الى تمكين المرأة تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والامني والتعصب للعادات والتقاليد الاجتماعية المبنية على مفاهيم خاطئة تركز على دور أحادي للمرأة داخل الاسرة ، مما يبعدها عن الحياة العامة ومواقع أتخاذ القرار ،وأن تمكين المرأة وتفعيل دورها السياسي

يتطلب تظافر الجهود المجتمعية كافة وخلق بيئة تشريعية مناسبة تتوافق مع التشريعات الدولية بهذا الخصوص.

المبحث الأول :– مفهوم تمكين المرأة سياسياً وجذوره

ان عملية تمكين المرأة عموماً ناتجة عن حقها في البحث عن حياة افضل ولا تتعلق بدورها في المجتمع فحسب بل ان تطور المجتمع ككل لا يتحقق الا بتحقيق الحياة الأفضل لأفراده وأن ممارسة المرأة لواجباتها على قدم المساواة مع الرجل يضمن كفالة العدل لأبناء المجتمع ويندرج تحت المفهوم العام لتمكين المرأة التمكين السياسي لها ومن هنا سنبحث مفهوم تمكين المرأة سياسياً والجذور التاريخية لهذا التمكين

المطلب الأول :– مفهوم تمكين المرأة سياسياً

اصبحت قضية المرأة من اهم مطالب المجتمع الدولي بصرف النظر عن توجهات النظم السياسية إذ أن مقياس مفهوم التنمية في المجتمع لم يعد مرتبطاً بالمعايير الإقتصادية بل تعدى ذلك ليشمل المتغيرات القيمية كقياس مستوى الحريات العامة ومساحة المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة سياسياً بوجه خاص إذ أن دورها في المجتمع يرتبط بمدى مشاركتها في ثرواته وحركة السلطة فيه .

ان مفهوم التمكين يعني ((عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الإختيار وتحويل هذه الإختيارات الى أفعال ونواتج ، ويرتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول)) [1].

اما عن تمكين المرأة فهو وفقاً للتعريف المنصوص عليه في الوثيقة الصادرة عن مجلس السكان التابع الى الامم المتحدة يقسم الى خمس مكونات هي "احساس المرأة بقيمتها وحقها في ان تتوافر لديها اختيارات وان تكون مشاورة على ان تختار من بين هذه الاختيارات وحقها في الحصول على الفرص والموارد وفي ان تتوافر لديها السيطرة على حياتها سواء في داخل البيت او خارجه وقدرتها على التأثير في التغيرات الإجتماعية الهادفة الى بناء نظام اجتماعي واقتصادي اكثر عدالة وطنياً وعالمياً " . [2]

ان ربط مفهوم تمكين المرأة بمصطلح النوع الاجتماعي له اهمية كبيرة إذ أن مصطلح الجندر او النوع الاجتماعي يقصد به تلك الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكور والإناث او هو الصورة التي ينظر بها المجتمع النساء والرجال والسلوك النمطي المتوقع من كل منهم كما انه يعني المسؤوليات الملقات على عاتق المرأة والرجل وأن التمييز بين كل منهما يتغير بمرور الزمن ويتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة وبين ثقافة واخرى. [3]

وبذلك نجد ان لمفهوم النوع الاجتماعي اثر واضح على تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها سياسياً بشكل خاص داخل الأنظمة السياسية المحلية والدولية إذ أن المقصود بتمكين المرأة سياسياً ، مشاركتها مع الرجل ضمن هيئات وجمعيات في مجال الحكم وتكوينه وتشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية وتولي مواقع الحكم والسلطة في هياكل الدولة المختلفة سواء في المجالس النيابية او الحكومة او الادارة او المشاركة في وضع السياسات العامة والخاصة للدولة في الداخل والخارج ومراقبة سياسات وقرارات واعمال السلطات ونقدها او تاييدها وتكوين الجمعيات والإنخراط فيها . [4]

كما يعني ايضاً الحقوق التي تمكن المرأة من المساهمة في ادارة شؤون البلاد او في حكمها. [5]

ويعرف ايضاً الحقوق التي تمكنها من المشاركة في إدارة شؤون المجتمع السياسية او حقها في السلطة سواء بالاشتراك في تكوين الهيئات الحاكمة او بالاشتراك مع الرجل في صنع القرارات والحق في تكوين الأحزاب والانضمام اليها. [6]

ان تمكين المرأة سياسياً يعني إشراكها في شؤون الحكم والإدارة سواء عن طريق الانتخاب والترشيح للمجالس البرلمانية او للمجالس المحلية وإبداء رأيها في الاستفتاءات بانواعها والحق في الترشيح لرئاسة الدولة وكافة الأمور المتعلقة بالدولة ذات الطابع السياسي .[7]

ويرى الداعمون لحق المرأة في العمل ان مفهوم تمكين المرأة سياسياً يرتبط بالكوتا النسائية والتي تعني تخصيص عدد من المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية بهدف

تحقيق نقلة نوعية في عدد النساء المشاركات والقفز على المعوقات التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها السياسية فهي الالية المناسبة لتوفير فرصة للنساء للمشاركة في المجتمع اذ انها ترتيب خاص لتحقيق ما يرون انه المساواة بين الرجل والمرأة في صنع القرار . [8]

المطلب الثاني :– الجذور التاريخية لتمكين المرأة سياسياً

ان البحث عن الجذور التاريخية لتمكين المرأة سياسياً يعود بنا الى البحث عن الظروف المجتمعية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتشكيل وضع المرأة. اذ يختلف وضع المرأة وعلاقاتها باختلاف الظروف التي مرت بها في الفترات الزمنية المختلفة. ان النظرة السائدة سابقاً قائمة على أرغام النساء على التفكير باسلوب خاص للقيام بأعمال معينة وأدوار خاصة محددة ادت الى ان ينظرن الى انفسهن على انهن مختلفات تماماً عن الرجال اذ ان التمييز بين الرجل والمرأة يبدأ بفكرة تتم زراعتها في التربية الاجتماعية فتكون بذلك العادات والتقاليد راسخة في الذهن ويصعب تغييرها ونجد ان هذه النظرة تدرجت تلقائياً مروراً بالعصور الاولى لابتكار الزراعة اذ ان مساهمة المرأة في الزراعة رفع من شأنها في المجتمعات الزراعية الاولى وأصبح عملها يزود العائلة بالقوت الضروري.[9]

وقد احتفظت المرأة بمكانة متميزة ومرموقة لفترات طويلة ،الى ان فرض الرجال سيطرتهم بشكل تام على امور الحياة والذي ادى الى خروج المرأة تدريجياً من الإسهام في العملية الانتاجية وعودتها الى مهامها الاسرية داخل المنزل لفترات طويلة كما ان تكليفها بأعباء المنزل لم يحرمها من ممارسة وظائفها ولو كانت هذه الوظائف داخل نطاق الاسرة ، اذ ان تأثير النساء على الأطفال والأسرة والحياة المنزلية في المجتمعات التي لا تسمح لهن بالعمل خارج البيت لابد ان يكون تأثيراً كبيراً، وان افراد المجتمع يكتسبون قيمهم وأفكارهم في طفولتهم في الوقت الذي يقضي فيه الاباء معظم وقتهم خارج المنزل وبذلك لم تعد الثقافة الذكورية هي السائدة بل سادت فكرة تأنيث الثقافة

اذ لعبت المرأة دوراً فاعلاً في شؤون الحياة واحتلت مكانة اجتماعية ودينية في مختلف العصور .[10]

اما في العراق قد اهتمت القوانين العراقية قديماً بأحكام العائلة وكانت المرأة العراقية قديماً متمتعة بمركز قانوني واجتماعي ممتاز في مجتمعها اذ تقلدت وظائف قضائية وإدارية مختلفة وكان لها شخصية قانونية كاملة ولها الحق في التقاضي والإدلاء بشهادتها امام القضاء بشكل متساوي مع الرجل ولها ذمة مالية مستقلة كما لها الحق في انهاء علاقتها مع الزوج وان يعبر عن ارادتها ورأيها بشكل تام .[11]

اما عن وضع المرأة وتمكينها مجتمعياً في الوقت الحاضر وفي ظل التطورات المجتمعية المحلية والأقليمية والعالمية قد ساهمت في تغيير وضع المرأة وعلاقاتها في المجتمع واتاحة فرصة حصولها على بعض السلطة والقوة وبالتالي مشاركتها في إتخاذ القرارات وصنعها وان ظلت هذه المشاركة محدودة .[12]

ان الاحاطة بمسألة تمكين المرأة سياسياً سيتم بالرجوع الى مدى مساهمتها في الانتخابات بالدرجة الاولى ، وان مفهوم تمكين المرأة سياسياً بشكل واسع يعني الاجراءات والوسائل التي تسمح لها بأخذ نصيبها في القرارات التي تعني جماعة ما والمساهمة في تسيير شؤون المدينة اذ ان المشاركة غير ممكنة خارج قيم الديمقراطية القائمة على اساس المشاركة الضرورية للمواطنين الفاعلين رجالاً ونساءً وبذلك نجد ان المشاركة في الانتخابات هي اولى مشاركات المرأة سياسياً اذ يسمح لها بالتمتع بالحقوق المدنية اللازمة للانتماء للوطن القائمة على اساس (الانتخاب، الاهلية ، الوصول الى مواقع المسؤولية ، الحريات العامة ، الانتماء للاحزاب السياسية والى النقابات وغيرها من القضايا التي تحقق مساهمة فاعلة في اتخاذ قرارات الدولة.[13]

المبحث الثاني: – سبل تمكين المرأة سياسياً

يمكن القول ان دعم المشاركة السياسية للمرأة تختلف تبعاً للمعطيات المجتمعية التي تساهم في تعزيز هذا الدور ، وان ممارسة العمل السياسي يختلف بين الرجال والنساء اذ ان المرأة بشكل عام معرضة اكثر من الرجل لعوائق مختلفة تحد مشاركتها السياسية

لذا يقتضي بنا البحث عن معوقات المشاركة السياسية للمرأة والحلول اللازمة لدعم تمكينها سياسياً.

المطلب الأول – معوقات تمكين المرأة سياسياً

تختلف معوقات تمكين المرأة سياسياً وفقاً لكل فترة وتبعاً لظروف كل مجتمع كالاتي:

اولاً: – النظام السياسي

ان طبيعة النظام السياسي قد تكون احد معوقات التمكين ، او قد تعمل على التمييز ضد المرأة وترسخ لدى السلوك الذهني للسياسين هذا التمييز ،اذ ان النمط السائد في المستويات القيادية والاحزاب السياسية هو النمط الرجولي الذي يعمل على اقصاء المرأة والتقليل من دورها وهذا ما يعيق تمكين المرأة سياسياً ويضعف من المشاركة السياسية لها .[14]

وساد هذا الوضع لفترة طويلة واختلفت النظرة لتمكين المرأة باختلاف الظروف والفترات الزمنية اذ كان وضع المرأة ثانوياً وسادت الثقافة الذكورية في ظل المجتمعات السياسية ،الا ان هذه النظرة تغيرت وساهمت في تغييرها الظروف المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اذ اتاحت فرص حصول المرأة على بعض السلطة والقوة وبالتالي مشاركتها في اتخاذ القرارات وصنعها ، ففي السودان وتحديداً في عام 2005 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السودان السياسي ادت الى زيادة نسبة النساء الممثلات في المجلس الوطني ليصل الى 14% اي 77 عضوة يمثلن مناطق السودان المختلفة كما تبؤات امرأتان منصب وزير ومستشارين لرئيس الجمهورية للشؤون القانونية ولشؤون المرأة والاسرة [15]

وفي المغرب تم تخصيص 30 مقعداً للنساء كحد أدنى في أنتخابات 2002 بموجب نظام الكوتا ،أما في الاردن فقد تم تعديل قانون انتخابات مجلس النواب عام 2003 ليصبح للمرأة 6 مقاعد كجد أدنى مع الاحتفاظ بحقها بالمنافسة على المقاعد الاخرى

.

وكذلك في لبنان تم تخصيص نسبة 30% للنساء في الانتخابات البرلمانية منذ عام 2005 ، أما في مصر فقد أعتمد المشرع المصري في أنتخابات عام 2010 على نظام المقاعد المحفوظة للمرأة في مجلس الشعب ولم يطبق الكوتا على انتخابات مجلس الشورى .

إما في العراق فقد بدأت مجموعات المرأة تضغط سياسياً واصبح لها وجود ملموس في الهياكل الحكومية الجديدة بعد عام 2003،و فعلاً بدأ التمكين السياسي للمرأة بعد ان تشكلت اول حكومة مؤقتة في عهد الحاكم المدني الامريكي بول بريمر اذ شكل حكومة مؤقتة تضم 22 رجلاً وثلاثة نساء، وان كان هذا الدور محدود مقارنة بدور الرجل الا انه تطور بعد ذلك عند اقرار دستور 2005 وهذا ما سنتناوله مفصلاً عند بيان موقف المشرع العراقي .[16]

ثانياَ: – العوائق الاجتماعية والثقافية

ان اختلاف التنشئة الاجتماعية الأولية في العائلة والمدرسة تساهم في غرس احكام خاطئة مرتبطة بالأنوثة والذكورة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين فضلاً عن اختلاف انماط العمل في المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص أو حتى الجمعيات غير الحكومية ،جميعها تساهم في تشكيل عوائق في تمكين المرأة سياسياً اذ ان القيم الاجتنماعية والثقافية تؤدي الى تقسيم الحقول الاجتماعية في العمل بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص بين الرجل والمرأة بطريقة غير متكافئة وتجعل من السياسة والانتخابات حكراً على الرجال اذ يكون المجال السياسي مقصوراً عليهم لوجود تلك الفوارق الاجتماعية اذ قد تسهم الفوارق الاجتماعية بشكل او باخر مع السياسات المتبعة الى صعوبة الحفاظ على الديمقراطية ، ففي السودان نجد بعد ان كان للطبقة الوسطى من المتعلمين دور مميز في صنع القرار الاقتصادي .

الا أن تاثير الأوضاع الاجتماعية ادى الى تراجع هذا الدور على الرغم من تنوع السودان ثقافياً لتعدد المجموعات الاثنية وتباين المعتقدات والتقاليد ، لذلك ظلت العلاقة غير متكافئة بين المرأة والرجل والتي تعطي السلطة للرجل على المرأة وهو ما

يعتبر اشكالية تواجه المرأة من اجل التغيير الجذري في توزيع الأدوار الا أن هذا الدور يتغير تدريجياً وادى الى تقليل الحواجز على المرأة وحدث تغير في تمكين المرأة سياسياً واصبح هناك قبول لمشاركتها السياسية دون ان يكون هناك تخطيط مسبق لهذا التغيير وانما حصل نتيجة النزوح والهجرة والضغوط الاقتصادية .[17]

وكذلك فان الفقر دفع النساء للعمل والكسب وساعد ذلك في اكتساب بعض النساء سلطة وفرص لاتخاذ القرار . وان كان هذا الحال يتقيد بالثقافة الذكورية التي تدعو لها سياسة الدولة. [18]

وفي مصر التي أعتمدت نظام الكوتا منذ عام 1979 ، فعلى الرغم من أن المرأة تمثل ما نسبته 48,5% من عدد السكان وهي شريك اساسي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة إلا أن دورها يتوقف على نظرة المجتمع اليها والاعتراف بقيمتها ومدى تمتعها بفرص متساوية مع الرجال

اما في العراق فنجد انها حصلت على حقها في الانتخاب عام 1958 الانها لم تستعمل هذا الحق حتى عام 1980 الا انه نجد تواجد للنساء في هياكل السلطة حيث تم تعيين الدكتورة نزيهة الدليمي وزيراً للبلديات في عام 1959 ، أضافة الى تعيين نساء في السلك الدبلوماسي في تلك الفتره .وبعدعام 2003 اذ اتيحت للمرأة العراقية الفرصة لاسماع صوتها ولا سيما من خلال المشاركة في اجهزة الدولة المؤقتة اذ اصبح لها اهمية ودور في العملية السياسية من المراحل الاولى لبناء الدولة . [19]

ثالثا :– غياب التطوع لدى المرأة

قد يعيق تمكين المرأة غياب التطوع للعمل السياسي النابع من داخلها اذ ان المرأة قلما تتزعم الساحة العامة اذ انها تتجنب في الغالب تعريض نفسها وعائلتها مشاق المخاطرة وينعكس ذلك بالتالي على ضعف مشاركتها سياسياً وهذا يختلف ايضاً حسب الظروف المجتمعية السياسية والثقافية التي تعيشها . [20]

رابعا :– دور وسائل الاعلام

تشكل وسائل الاعلام دوراً مهماً في تمكين المرأة اذ انها قد تنمي ذلك او قد تعمل على تقيده اذ قد تبث وسائل الاعلام (التلفزيون والاذاعة) صوراً نمطية للمرأة بكونها زوجة مطيعة زاهدة وعاملة على تحقيق سعادة اسرتها ولو على حساب صحتها وسعادتها ، ولا يتناول مشاكل المرأة وقضايا العنف ضدها او تعديل قانون ما لصالحها او دورها وحقوقها ومجهوداتها وهو بذلك يشكل عائق مهم في تمكينها سياسياً [21] ، اذ انه على الرغم من اهمية الوسائط الحديثة في الاعلام نجد ان الثقافة السياسية ضعيفة بالنسبة الى اغلب الفئات النسائية ،اذ ان كثرة الاعباء المكلفة بها المرأة اسرياً او بسبب منع الرجل لها في استعمال وسائل التواصل الحديثة يؤدي الى غياب الثقافة القانونية والسياسية لها [22]

المطلب الثاني – دعم تمكين المرأة سياسياً

أن استعراض معوقات تمكين المرأة سياسياً المتمثلة بمظاهر سياسية واجتماعية وثقافية والبنى الذهنية والعقلية والذكورية جميعها تعمل على اعاقة تمكينها سياسياً في حين ان تحقيق الدعم لها يتطلب الاتي :–

اولا : – دعم المرأة داخل العائلة والبيئة التعليمية:– أن التمييز ضد المرأة داخل العائلة الواحدة يؤدي بالضرورة الى توزيع الادوار يشكل غير عادل وهذا ناتج عن التنشئة الاجتماعية الغير سليمةلاوالذي يؤدي الى أعاقة تمكين المرأة ، وهذا يتطلب من المجتمع البدأ بالعائلة بأعتبارها أصغر وحدة يمكن أن يبدأ بها الاصلاح من أجل الغاء جميع الاتجاهات السلبية ضد المرأة ثم يتم الانطلاق نحو البيئة المدرسية ، فهناك دور كبير للهيئات التعليمية في مختلف المراحل الدراسية لترسيخ عملية تمكين المرأة وبيان دورها الايجابي في المجتمع.[23]

وقد وجدنا العديد من الدول العربية أقدمت على تغيير دساتيرها من أجل السماح للمرأة بالمزيد من المشاركة في الحياة العامة ، فقد سمح للمرأة بالمشاركة السياسية بموجب

دستور قطر لعام 2003 ونفس الشيئ في دستور البحرين عام 2002، كما قامت الامارات برفع العوائق أمام التحاق النساء في سلك الشرطة والجيش.

وفي السودان نجد ان تمكين المرأة سياسياً اكتسب اهمية كبيرة لمشاركتها في انجاز عملية التحول الديمقراطي وقد دأبت السودان على زيادة التمكين السياسي للمرأة من خلال اهداف عديدة في محور التعليم عملت على ربط نظم التنشئة بنظم التعليم والاصلاح وادخال الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة من خلال الاهتمام الكامل بتعليم الفتيات وزيادة الانفاق في التعليم العام وربط استقرار الاناث في التعليم بالاعانات والتمويل الصغير مع تكثيف برامج التدريب والتأهيل للمعلمات والخريجات . [24]

اما في العراق وبعد 2003 فان الوضع السياسي بشكل عام قد ساهم الى تحول كبير في عملية تمكين المرأة سياسياً اذ ان سعي الحكومات المتعاقبة الى زيادة معدل النساء المتعلمات واتاحة الفرصة للمرأة العراقية واسماع صوتها من خلال مشاركتها في اجهزة الدولة ساهم بشكل كبير في دعم تمكينها سياسياً .[25]

ثانيا : – دعم المرأة اقتصادياً.

ان اقرار الحقوق الاقتصادية للمرأة باقرار مساواتها مع الرجل في التمتع بالحقوق الاقتصادية من خلال العهد الدولي لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية ، يعني حقها في التمتع بالحريات الاساسية مثل الحركة والتعبير والتنظيم ،وأن النص على الحق المتساوي في الاجر مع الرجل من خلال اصدار قوانين العمل داخل الدولة التي تقر بحقوقها يساهم في تمكينها سياسياً .[26]

ففي السودان نجد ان الدستور الصادر لسنة 2005 قد منح المرأة السودانية الحق في منح جنسيتها لابنائها اذا تزوجت من غير سوداني كما نص الدستور على حماية الدولة للمرأة وتمكينها في الاسرة وفي الحياة العامة كما للمرأة الحق المتساوي في الأجر المتساوي للعمل المتساوي واجازة حمل وولادة مدفوعة الأجر ويحرم فصلها اثناء ذلك كما يكفل لها القانون حق الوصاية العامة والترشيح والانتخاب وتولي المناصب الدستورية والقضاء. [27]

كما بذلت جهود للقضاء على القيود المفروضة على المرأة وعمل التدابير ورسم السياسات في مجال رعاية الطفولة والاسرة ورفع نسبة مشاركة النساء في رسم السياسات والبرامج الاقتصادية كما انشأت صندوق لدعم تنمية المرأة سياسياً . [28]

اما في العراق فان دعم المرأة اقتصاديا تجسد بصدور قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 الذي نص على حقوق للمرأة تدعمها اقتصادياً واجاز لها حقوق اقتصادية مساوية للرجل وضمان الخدمة ومنع اي تميز او ميزه او استثناء او تفضيل بصدد عمل معين اذا كان مبنياً على اساس المؤهلات التي تقتضيها طبيعة هذا العمل وحرية تأسيس النقابات والانتماء اليها .[29]

ثالثا :- دعم المرأة اعلامياً .

يلعب الاعلام دوراً فاعلاً في المجتمع بفضل تنوع وسائله واهميتها للتواصل الجماهيري وان ايصاله لصورة ايجابية عن المرأة وابتعاده عن نقل الصورة السلبية لها وهامشية مشاركتها في العملية السياسية كل ذلك يساهم في تنشيط دور المرأة وتمكينها سياسياً كما ان تكريس البرامج التي يكون فيها نشاطاً نسائياً وتكريس ظهور المرأة اعلامياً حتى تتمكن من التعبير عن رأيها اسوة بالرجل ،ان استمرار الاعلام بنقل صورة فاعلة للمرأة يساهم في تحريرها ،كما ان تشكيل حلقات للصحفيين رجالاً ونساءً يساهم ايضاً في تمكينها سياسياً [30]

المبحث الثالث:-الاطار الدولي والداخلي لتمكين المرأة سياسياً

يساهم تمكين المرأة سياسياً على قدم المساواة مع الرجل في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام اذ ان اشتراكها بالانتخابات او الترشيح لمناصب صنع القرار يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية وتطور المجتمع لذا نجد ان جهوداً دولية وداخلية عديدة بذلت لغرض التأكيد على مساهمة المرأة .

المطلب الأول – الجهود الدولية لتمكين المرأة سياسياً

ساهمت الجهود الدولية بترسيخ الادراك بشأن اولوية موضوعات المرأة وان بداية تمكينها سياسياً كان بسبب المؤتمرات الدولية التي ادت الى تحول قضية المرأة واهمها –:

1 – مؤتمر المكسيك الذي عقد في عام 1975 والذي ظهر فيه مفهوم التمكين .

2 – المؤتمر العالمي الرابع الذي عقد في بكين عام 1995 .

3 – اتفاقية الامم المتحدة للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة .

4 – قرار مجلس الأمن الدولي في اكتوبر 2000 / رقم 1325 بشأن دور المرأة في انجاز السلام العالمي .

5 – قرار الامم المتحدة عام 1990 الذي دعا الى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة 30% [31]

6 – مؤتمر بكين ايلول ،1994

7 – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 2004

ان الجهود الدولية قد ساهمت بايجاد مفاهيم جديدة مرتبطة بقضية المرأة اهمها الربط بين قضية المرأة والحقوق الانسانية الأساسية كما ظهر مفهوم تمتع المرأة بموقع مساوٍ للرجل في علاقات القوة والسلطة ، فضلاً عن وجود تلك الجهود ساهمت التغيرات في الانظمة الاقتصادية وما صاحبها من زيادة فرص التعليم امام المرأة والتقدم التكنولوجي وقيام الحركات النسائية ونشاطها بشكل واضح وانتشار افكار العولمة والتواصل بين النساء الى زيادة تمكينهن سياسياً .[32]

كما ان اهتمام الامم المتحدة بقضايا المرأة ساهم بشكل كبير في زيادة دورها واسهامها في عملية السلام ووقف العنف تجاهها اذ ان القرارات المتخذة من قبل الامم المتحدة والاتفاقيات الدولية ساهمت بشكل كبير على تعبئة المجتمعات وتوعيتها بتغير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار.[33].

المطلب الثاني – تمكين المرأة سياسياً في العراق

المتتبع تاريخ العراق يجد ان المرأة العراقية كانت متمتعة منذ القدم بمركز قانوني واجتماعي ممتاز في ظل مجتمعها ونجدها تقلدت وظائف قضائية وادارية مختلفة وان شخصيتها القانونية كاملة ولها حق التقاضي ولو ضد زوجها فضلاً عن امكانية الادلاء بشهادتها امام القضاء وتتمتع بذمة مالية مستقلة . [34]

اما عن تمكين المرأة العراقية سياسياً نجد انه في ظل الدساتير العراقية السابقة يتفاوت من دستور لاخر ، نجد ان القانون الاساسي العراقي نص على ان المرأة جزء من المجتمع الا انها لم تمنح حقوقها وبقيت محرومة من مظاهر الحياة السياسية وخصوصاً من الانتخابات . اما عن دستور العراق لسنة 1958 نجده قد نص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهما وأكد على مساواه الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية التي حرمت من ممارستها في ظل النظام الملكي ومنها حق الانتخاب وتولي المناصب السياسية ،وقد تولت فعلاً اول امرأة عراقية الوزارة في تاريخ العراق السياسي عام 1958 ، كما ان العراق من اول البلدان في الشرق الاوسط سمح للمرأة بأن تكون قاضية .اما دستور 1970 نجده قد أكد على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات الا انه لم يعطي حصة لتمثيل النساء سياسياً [35]

اما في عام 2003 انعقد مؤتمر "صوت المرأة العراقية" في 9/يوليو/2003 وصنف هذا المؤتمر مشروع دستور البلاد الذي نص في مواده الى تمثيل المرأة نسبة 25% في الحكومة المقبلة وقد قامت الولايات المتحدة بتعيين ثلاث نساء في مجلس الحكم الانتقالي

وبعد ذلك تجسدت المشاركة الحقيقية للمرأة العراقية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 الذي نص على الحقوق السياسية للمرأة العراقية وتمكينها من حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالتصويت والانتخاب والترشيح فضلاً عن ان الدستور قد اشار الى ان تمثيل النساء لا يقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب بموجب نظام الكوتا.[36] من أجل تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة العامة اذ

ادى ذلك الى تحديد مقاعد للمرأة العراقية في البرلمان ومجالس المحافظات والبلديات لضمان ايصالها الى مواقع التشريع وصناعة القرار .

الخاتمة

أن أوضاع المراة العربية بشكل عام والمراة العراقية خصوصاً لا زالت غير مرضية ،فهي تتعرض لشتى انواع التمييز في مجالات الحياة (التعليم ، الصحة ، الثروة) وغيرها من مجالات الحياة الاخرى، وان هذا الوضع يتطلب من المجتمع عموماً الوقوف مع المراة من خلال تمكينها وجعلها شريكاً فاعلاً في مجتمعها ، وهذا لا يتم الا من خلال تفعيل التشريعات القانونية الخاصة بحقوق المراة السياسية والاجتماعية اضافة الى الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الحقوق . أن تفعيل دور المرأة وتمكينها سياسياً يتطلب وضع سياسات وبرامج تساعد المرأة في الوصول الى مواقع السلطة وصنع القرار ، وهذا الدور يرتبط بشكل اساسي بقدرة المرأة على أنتزاع دورها وتخطي السلطة الاجتماعية التقليدية التي لا زالت تحاول أضفاء المشروعية على السلطة الذكورية ،أي أن المراة تتحمل جزءاً من المسؤولية ويقع على عاتقها قيادة هذا التحول من خلال مشاركتها الرجل في الحياة السياسية.

التوصيات :

1- تشجيع المرأة وتفعيل دورها في الاحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجنمع المدني
2- التأكيد على مساندة الاعلام لدور المرأة الايجابي في المجتمع، وأن عمل المرأة هو أمر اساسي ولا يتعارض مع دورها التقليدي داخل الاسرة
3- تحسين الاوضاع التعليمية للاناث في سن بداية التعليم وصولا الى مواجهة عوائق التعليم التى تواجه المرأةوالمتمثلة بالحمل ورعاية الاطفال لحين أكمال مشوارها التعليمي
4- التاكيد على تمكين المرأة أقتصادياً كونه يمثل المدخل للتمكين السياسي ، من خلال اليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والية القروض

متناهية الصغر. ومعالجة مشكلة الفقر الذي يعد المشكلة الاكبر على صعيد الافراد والمجتمعات ،ويشكل عاملاً ضاغطاً يمنع المرأة من التمتع بحقوقها الاساسية

5- محاربة القيم المتخلفة المتوارثة داخل الاسرة والمجتمع المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية ،وزرع القيم الايجابية بدلها والتي تكفل المساواة وأحترام الحقوق والواجبات داخل الاسرة وصولا الى المجتمع

6- الغاء الاجراءات التي تحاول فرضها بعض الجهات السياسية الاسلامية لتعديل قانون الاحوال الشخصية النافذ والذي يؤثر سلباً على مكانة المرأة.

Abstract

Women's politically Empowerment became one of the essential and important issues that asserted by national and global legislations and charters . This concept is being associated with standards that cannot be ignored (the level of public freedom, political participation, community tolerance and development). After 2003, Iraqi women became able to reach some achievments in her political rights after ratification of Quota system in Iraqi Constitution in 2005, but there are many obstacles and challenges that face the efforts aimed to empower women. These obstacles and challenges are represented in political and security instability, intolerance for customs that based on wrong concepts which focus on a single role for woman in her family, and this will keep her away from public life and making decision. Women's Empowerment and activation her political role demand a cooperation of all social effort and create a suitable legislative environment that agree with international legislations about this.

المصادر

[1] –انظر اسماعيل سراج الدين/ التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني / منتدى الإصلاح العربي ، مكتبة الاسكندرية، 2007 ، ص 45

[2] انظر ، اسماعيل سراج الدين ، المصدر السابق ، ص ٤٦.

[3] أنظراسماعيل سراج الدين / المرأة في عالم غير امن ، العنف ضد المرأة حقائق وصور وإحصاءات ، مكتبة الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ،ص ٢٤٤

[4] انظر د. عمر سعيد محمد فارع العماني ، الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي ، المكتب الجامعي الحديث ، 2011 ، ص 18 .

[5] انظر د. صابر جاد عبد الرحمن ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول (من دون سنة طبع) ص 272 .

[6] د.محمود عاطف البناء ، الوسيط في النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، 1994 ، ص 465 .

[7] د. عبد الكريم زيدان ، الفرد والدولة في الشريعة الاسلامية مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1990 ، ص 24 .

[8] شمخي جبر ، (مشاركة سياسية ولكن) صحيفة الصباح بغداد ، العدد 1904 في 2/اذار/2010 16 الملحق .

[9] انظر عادل ابو زهرة ، دراسات ومقالات عن تمكين المرأة ، مكتبة الاسكندرية من دون سنة طبع ص 80 .

[10] د. لمياء الركابي و د.ياسين العيثاوي ، ضمانات المرأة في حقوق الانسان ، دار الجنان للنشر ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص 13 .

[11] انظر د. عبد السلام الترمليني ، تاريخ النظم والشرائع ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1975 ، ص 100 .

[12] انظر د.بلقيس بدري واخرون ، النوع وصنع القرار ، جامعة الاحفاد للبنات ، معهد دراسات المرأة والنوع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2008 ،ص 26 .

[13] انظر رابح النابلي وزهير بن حيان ، المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة ،جمعية صوت المرأة ، 2012 ، ص 23.

[14] انظر رابح النابلي وزهير بن حيان ، بحث المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ، 2012 ، 36

[15] انظر بروفيسور بلقيس بدري واخرون ، النوع وضع القرار دراسة حالة جمهورية السودان ، جامعة الاحفاد للبنات ، معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 38.

[16] انظر اسماعيل سراج الدين ، المرأة في عالم غير امن ، العنف ضد المرأة ، المرأة في مرحلة ما بعد الحرب في العراق وافغانستان ، مكتبة الاسكندرية / 2007 ، ص 217،224 .

[17] انظر بروفيسور بلقيس بدري ، المصدر السابق ، ص 44

[18] انظر ، بلقيس بدري ، المصدر السابق ، ص 45

[19] انظر د.بلقيس بدري ، المرأة في اجهزة الدولة المؤقتة في العراق وافغانستان اعتباراً من شهر يوليو 2004 ، مكتبة الاسكندرية ص 219 .

[20] انظر ، رابح النابلي واخرون ، المصدر السابق ، ص 38

[21] انظر د.بلقيس واخرون ، امصدر السابق ، ص 45

[22] انظر رابح النابلي ، المصدر السابق ، ص 39

[23] انظر رامي النابلي واخرون ، مصدر سابق ، ص 42 .

[24] انظر د. عمر سعيد محمد فارغ العماني ، المصدر السابق ، ص 321 .

[25] انظر د.اسماعيل سراج الدين ، المصدر السابق ، ص 218–219 .

[26] انظر د. بلقيس بدري ، المصدر السابق ، ص 58

[27] انظر . بلقيس بدري ، المصدر السابق ، ص 58

[28] انظر ، سامية حسن ، المرأة والتنمية السياسية تحديات ورهانات ورقة مقدمة للمؤتمر لقومي السابع لاتحاد عام المرأة السودانية الخرطوم ، 18/5/2007 .

[29] انظر قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4386 في 9/11/2015 .

[30] رابح النابلي وزهير بن جنات ، المصدر السابق ، ص 44

[31] انظر تقرير الامم المتحدة (501) الاتفاقية الدولية لازالة كافة التمييز العنصري وتقرير الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (4–5) ايلول 1994 .

[32] انظر ، اسماعيل سراج الدين ، حقوق المرأة خطوات نحو تحقيق الاصلاح ، مكتبة الاسكندرية ، 1994 ، ص 21–22

[33] انظر د. لمياء الركابي و د. ياسين العيثاوي ، المصدر السابق ، ص 95–96

[34] انظر د. هشام علي صادق ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية الدار الجامعية بيروت ، 1982 ، ص 348

[35] د. احسان حميد المفرجي واخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، بيروت ، لبنان ، ص 322

[36] لفقرة (رابعاً) من المادة (49) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005